خاتمة

مَعَالِم ثقَافَة العَهْد الجَدِيد

obeikandl.com

obeikandl.com

فورَ إعلانِ رئيسِ الجُمهوريَّة لقرار حَلِّ المجلس الوطني وإنفاذِ حالة الطوارئ ثمَّ تعطيلُ الحُكم الاتحادي، قدَّرَ الكثيرون أن مساراً جديداً في علاقة السُّلطة بالحركة الإسلاميَّة قد بدأ بقوَّة واضعاً ثِقَلَهُ على ذات طبيعة الحركة وأفكارها ومناهجها، وأوَّل تلك العلامات الفارِقَة هي نهاية المُعادلة السياسيَّة العسكريَّة التي كَتَبَت فصولها الحركة الإسلاميَّة في ٣٠ يونيو (حُزيران) ١٩٨٩ تحت مسمى الإنقاذ، لتكون الخاتمة ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩.

فقد ظلَّ الدُّستور الإسلاميُّ شعاراً يحملُ أفكار وأحلام الأجيال المُتتالية للحركة الإسلاميَّة منذ الرعيل الأوَّل، إذ قام أوَّل تحالف إسلامي إرهاصاً لحركة الإسلام الحديثة في نهاية أربعينات القرن الماضي يحملُ اسم "جَبهَة الدستور الإسلامي"، توالت فيه عناصر من مشارب شتى لم تترك أحزابها جُملةً واحدة، ولكنها كانت تَتَناصَرُ جماعةَ ضغطٍ من كلِّ الأحزاب، وكانت تُريد أن تحمل تلك الأحزاب لتتبنَّى قضيَّتها في الحُكم بالإسلام، دون أن تُدرِكَ على وجه الدقة والعُمق ما هي أُصُول ذلك الشعار وما هي قضاياه فضلاً عن معرفة تفاصيله وموادِّه الدُّستوريَّة والقانونيَّة.

ثمَّ لما امتدَّ الوعي في الشَّعب وتقدَّمت قيادة الحركة الإسلاميَّة الشابَّة بالدراسة والتجربة في منتصف العقد الستين من القرن الماضي، شَرَعَت الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة أول تجارب العمل السياسي الجَبهَوي ضِمنَ أُطُر الإسلام الحركي المُعاصر، بالدعوة لـ"ميثاقٍ إسلامي" يتداعَى له الناس كذلك من مشارِبَ شتى ولكِنَّهُم يتواثقون جميعاً لمبادئ في الحياة العامة تُؤصِّلُها على الإسلام، وتعملُ ضاغطةً كذلك لحمل بقيَّة أحزاب الساحة السياسيَّة للتجاوُب إيجاباً معها، في اجتهادٍ آخر لا يَعلَمُ كذلك على وجه الضَّبطِ كيف يُنَزَّل أصُول "الإسلام" على واقع الحياة المُعاصرة المُعقَّد الكثيف، ولكن ذلك العمل الذي حَمَلَ الحركة الإسلاميَّة ظاهرةً في الساحة السياسيَّة مَثَّل إبتلاءها الأوَّل، أو التحدِّي الأساس، كما مَثَّل أساس الحملة المُشتدَّة عليها مُوقِظاً لها خُصُوماً وأعداء، شكَّلت وشائج التدافُعِ بينهُم وبينها قِصَّة نجاحاتها وإخفاقاتها التالية.

فأصُولُ عمل الحركة الإسلاميَّة وأساسه، والذي ظلَّ اسمُها لمدى عُقود هو "الدعوة" إلى إصلاح الحياة العامَّة وِفقاً للإسلام، فهي مهما صَوَّبَت نحو صَلاَحِ الفرد وأخلاقه وتَدَيُّنه وتقواه لا تتفاعلُ معه إلا مُنسِلِكاً ضمن عمل المؤمنين في "جماعةٍ"، كما هُو سائر خطابِ القُرءان وسُنَّة الله والرسول المُتَنَزَّل على مجتمعٍ قام قُدوَةً للإتباع كُلَّما تجدَّد البناء الحركي للإسلام، أو الدَور الاجتماعي للأنبياء وِفقَ مُصطَلَحِ المُفكِّر الإسلامي

الجزائري ''مَالِك ابن نَبِي''، والذي أرَّخ به لاستهلال صَحوَةِ الإسلام الحديثة على يَدِ السيِّد ''جمال الدينِ الأفغاني''. وإذ ظلَّت قضيَّة ''الإمَامَة'' أو ''السُّلطة'' محور التدافُع المركزي مُنذُ الفتنة الكُبرى لأوَّل تاريخ الإسلام، وفقاً لرؤية المُفكِّر الكبير ''أنبرت حُوراني'' في تأمُّله لحركة النهضة العربيَّة الحديثة لمنتصف القرن التاسع عشر، فإن موالاة قضايا الحياة المُتَجَدِّدة بالاجتهاد الجديد الذي يُواكبُ ابتلاءات الحياة قد تعطَّل أو كاد في فِقْهِ الحياة العامة والسياسية على وجه الخُصوص منذ تفاصُلِ الإسلام الحَقّ عن الحُكم أو منذ استبدال سُلطة الوراثة والاستِلابِ بسُلطان الأمَّة، المَصدر لقرار إجماع المؤمنين.

فإذ قامت حركة الإسلام المعاصرة تستدركُ على ''الفِصامِ النَكِد'' وفقاً لتعبير الشهيد ''سيِّد قُطب'' بين السياسة والدين، فإنها لم تتهيأ بتجربةٍ في المجتمع والدولة تَهدِي حياة المؤمنين نحو دَقيقِ فقه الدين في نظام السياسة ومُؤسَّسات الحُكم ودُستورها، أو كفاية الاقتصاد لمعاش المجتمع ونمائه وتَقَدُّمه، أو ضبط نُظُم العدالة ونجازة حُكم القضاء والقانون، ثمَّ مُشكلات مَنَاهِج التعليم ومَدَارِسِه ومَعَاهِدِهِ ومُعضِلات الإعلام المُعاصِر، ثم فِقه العلاقات العالميَّة والرسميَّة والشعبيَّة، ثقافةً وفنوناً تفاعُلاً حيَّاً، قِوَامُهُ الأخذُ والعَطَاء تبادُلاً عامراً وتكامُلاً يَدرَأُ برُوحِهِ الإسلاميَّة والإنسانيَّة الكراهية والعُنفِ والحرب.

قامت تلك الجماعة إذن بتلك الدعوة تُواجِهُ تلك الأسئلة والتحدِّيات في بلدٍ واسع موصولٍ بجوارٍ كبيرٍ كثيف، مُرَكَّب من أعراقٍ وثقافاتٍ وألسنٍ وأعراف وأديان، تخاطِبُهُ دعوةٌ سِلمَاً وتنشطُ فيه جماعةٌ حُرَّة بين جماعاتٍ وأحزاب، كُلُّهُم أحرارٌ مهما اشتدت بينهم حِدَّة الكلام، أو خَرَقُوا عَهدَ المُوادَعَة شُذوذاً محدوداً.

لكن السودان بعضٌ من أفريقيا وعالمِ العَرَب والإسلام، كما أن حركته الإسلاميَّة مهما توفَّقت دعوتُها في الحياة العامَّة من الدستور الإسلامي إلى الميثاق إلى إصلاح القوانين، ومهما اتَّسعت خاصَّة بعد أخذِهَا الحُكم بالقُوَّة لتكون ''حركة الإسلام'' في السودان، فإنها كذلك بعضٌ من حركة الإحياء الإسلامي المُعاصِر، قامَت بعضاً من مَدِّهِ الموصُول في كُلِّ ساحة العالم الإسلامي واستَمَرَّت موصولةً به لَمَّا تَمَيَّزَت ونجحت، لا تستطيع أن تَبرُزَ وحدها سائدةً دون أن تمضي عليها سُنَّةُ الله سُبحانَهُ في المُدافَعَة، أو دونَ أن تجتهد في استجابتها للابتلاء فتصيبُ مُقتَضَى الدين وترجُو الجزاء الوِفاق يومَ القِيَامَة، إن أصابَت أجْرَيْن وإن أخطأت أجْراً وإن أهمَلَت وفَسَدَت وقَعَ عليها الإثمُ والاستِبدَال إلاَّ أن يعفُو الله العزيزُ الغفَّار.

*****

فالخرقُ الذي أصابَ الدستور ليلة المُفاصَلَة في ثلاثة مَوَاقِعَ رَئيسيَّة، أصاب جَوهَرَ تلك "الدَّعوَة" وضَرَبَ أساس إلفة تلك الجَمَاعَة، ولكنه كذلك حَمَل بذورَ التَحَوُّل وثمارهِ لجُملة مَسَارِ تلك الحركة، التي بدأت دَعوَةً ولكنَّها اليوم حركة مجتمعٍ كبير، تحدِّيَات ابتلائه أكبرُ مِمَّا عَهِدَ في مساره لنِصف قَرن، اعتَمَدَ فيها التخطيط الاستراتيجي مُنذُ ثلاثة عُقودٍ حتى بلغ به "التَّمكِين"، بأعجَلَ مما قَدَّرَ في خاصَّة خُطَّته العُظمى لأوَّل العقد السبعين.

فالسودان بلدٌ هائلُ المساحة كثيفُ الموارد ولكنه في نِضالٍ ليَبلُغَ وُحدَةً وانسجاماً في هُوِيَّتِهِ الثقافيَّة، كما هُو في بحثٍ عن معادلةٍ مُرضِيَة للحُكم، وإذ هُو لا يبدأ من فراغٍ ولكنه يَبني على كَسْبٍ مُتَّصِل مُنذُ العَهدِ التُّركِي (١٨٢٠) مهما يكُن منقوصاً، فقد كانَ يتطوَّرُ ويتغذَّى حتى مِمَّا أنشأ المُستعمِرُ من مُؤسَّساتٍ للتعليم أو الخدمة المدنِيَّة أو الخِدمَة العسكريَّة أو الزراعة أو السِّكَّة الحديدية، وكان الأوفق أن يتَّصل كَسبُهُ ويستمرَّ في العَهد الوطني شِرْكةً لاجتهاد أبنائِهِ كافَّة، كلٌ يَدفَعُ بسهمٍ أفراداً وجماعاتٍ أو ثقافاتٍ وبرامج تتدافَعُ ديمقراطيَّةً في سائِرِ الحياة بالحُسنى التي تَنتَخِبُ الأصلَح أو تَتكامَلُ أو تندمج، تُقَدِّرُ حاجة المجتمعات النامية إلى الوُحدَة والاجتماع والتماسُك.

لكن الحركة الإسلاميَّة إذ انطلقت تُعَمِّر ميادين في حياة أهل السودان وتَكسَبُ في سخاءٍ من بيئَةٍ مُتَسامِحٍ مجتمعُها ولو تِلقَاء الجديد الغريب، دولتُهُ ليسَت محيطة عسفاً وإرهاباً شأن دولٍ ومُجتَمَعاتٍ من حَوْلِه، فقد مسَّ الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة قَرْحٌ يَسير لا سبيل لمُقارنته بما لَحِقَ بأخواتِها من حَوْلِها، ومهما تَصَوَّبَت عليها الدولة في أوائِلِ العَهد المايوي فلم يُضِرْها إلا أذىً سُرعان ما استَدرَكَهُ ذلك النظام بمصالحةٍ وطنيَّة، سخَّرتها كذلك الحركة الإسلاميَّة لتمام خُطَّتها الاستراتيجيَّة. لكن المجتمع المُتَسامِح يُغري كذلك في الظرف النفسي والتاريخي نحو نهاية القرن العشرين باقتِرافِ مُمارَسَةِ الحَلِّ المُنفَرِد لأزمة الحُكم ومُشكِلات المجتَمَع على نحوٍ ما حاوَلَت وتُحاوِلُ جماعات وأحزاب تَرتَدّ خائبةً أو تُصِرُّ على تَعَسُّفِها فتبذِل الأمَمُ والشُعوب طاقاتٍ وإمكاناتٍ هدراً.

*****

لقد أهدَت تلك المُدافَعَة والتَجرِبَة في خاصَّة صَفِّ الحركة وداخل حِزبِها الحاكم اعترافاً مُتَجَدِّداً بالخارج ومعرفةً تتعمَّقُ بالآخر، فدُون اجتهاد المُواطَنَة الذي التَزَمَتهُ الحركة السودانيَّة في وثيقةٍ رئيسيَّةٍ في عام ١٩٨٧ ميثاقاً للسُودان، تقومُ فيه السَويَّة بين المُتواطِنِين في أرضِ السودان حسب حُقُوق الدستور وواجباته دون اعتبارٍ من عِرْقٍ أو

دينٍ يمنعُ تولِّياً لوظيفةٍ عامَّةٍ أو يُمَيِّزُ جماعةً أو مِنطَقَةً، كما عَبَّرَ عن ذاتِ المَقاصِدِ دُستورُ ١٩٩٨ على نحوِ ما وَصَفنا.

لكنَّ حادثة المُفاصَلَة وما سَبَقَهَا من معركةٍ حول التوالي السياسي استَدرَكَ في خطابٍ كثيفٍ وحِوارٍ مُتَّصِل خطأَ عَزْلِ الآخرين واعتِزَالِهم، أو مُجابَهَتِهِم عُنفاً أو شِدة مادِيَّة أو أدبيَّة، فإذ اقتربت البشريَّة في تجلياتها الإنسانية الأرقى، اقتَرَبَت مِن مُثُلِ الدين وأصوله وقِيَمِه، كرامةً للإنسان لا تُمَسُّ، وحُريَّة له لا تُقَيَّد، ومساواةً أمام القانون، ثم إذا تواطَنَ الناسُ طوعاً في وطنٍ تبادلوا السلطة سِلْماً، بَسْطاً لا مركزاً، أوّهُا عدالةٌ في الثروة وقسطٌ في الموارد. كُلُّ تلك الأصُول الدينيَّة كانت في أوَّل خِطاب الحركة الإسلاميَّة السودانيّة، خاصَّة عندما اضطُهِدَت في العهد "المايوي" فقاوَمَت بخطابها الذي يُقَدِّسُ الحُريَّة وحَمَلَت السِلاحَ حرباً في سبيلِ أن يُخلَى بينها وبين الناس، ولكِنَّها إذ وَصَلَت السلطة بالقُوَّة فإنها لم تُبسِط الخِيَارَ للناس حتى بعد أن اطمَأَنَّت، بل غَلَبَت على أجهزة الضَّبط فيها أخلاق العُنف فأذَلَّت الناس بأكثَرَ مِمَّا عَهِدَ السودانُ في أنظمة الشُّمُولِ والديكتاتوريَّة السالفَة، وعادت السُّمعَةُ الشائِنَة على كُلِّ صِيتِ الحَرَكَة الإسلاميَّة المَجيد وصُورَتِها الطَيِّبة.

لكن إذ اشتَدَّ خِطابُ الحُريَّة بين يَدَي الأزمة وأضحَى عنواناً لمُفاصَلة الفئة التي تَطَهَّرَت عن مُوالاة الدِّيكتاتُورِيَّة بعدَ عَهْدِ الدستُور، تجذَّر الميلُ إلى لعَلَنِ الذي هُو الشفافيَّة والوُضوحِ والصِدقِيَّة أو الصِدقُ كما في مُصطَلَحِ القُرءان، فقد جاءَت ثورَةُ الإنقاذ تُخفِي وجهَهَا الإسلامي أوَّل الأمر، وأدارَت الحركة والدولة في صيغةٍ يغلُبُ فيها الباطنُ الظاهرَ، تُقَدِّرُ قِيادَةُ الحَرَكَة يَومَئِذٍ الضرورة لتأمين ثورَتِها أن تُوأدُ في مَهْدِهَا، وتمادَت في التَمويهِ كذلك أكثَرَ مِمَّا يَجِب، حتى غَدَت حيلتُها الموقوتة مُخادَعَةً بائِنَةً يُعَيِّرُها بها خُصُومُهَا، ذلك أن للحَرَكة عهودٌ سابِقة ازدَوَجَت فيها أعمالُها بين الظَاهِرِ والبَاطِن، فكانت جَبهَةُ المِيثَاق الإسلامي الحِزبَ الظَاهِر الذي تَوَاثَقَ أعضاؤه على عَهدٍ مُعلَنٍ وهي تُزاوِلُ عَمَلَها كُلَّه علَناً حِزباً بين أحزاب التعدُدِيَّة البرلمانيَّة، ثمَّ في الباطِنِ يكمُنُ كِيانُ الإخوان المُسلِمين مهما يَنسِلكُ كُلُّه في الجبهة ويَنشَطُ أعضاؤه في سائِرِ برامجها وعَمَلِها، لكنه يَستَتِرُ بنظامِهِ الإداري والمحُاسَبِي وببعضِ برامجِهِ في الثقافة والتزكية، أو يَعزِلُ بعضَ فِئاته شأن الطُلاَّب خالصاً للتنظيم لا يَصِلُ إلى شُركائِهِم في الجبهة. وهي ذات تجربة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، مهما توسَّعت شعبيَّةً أضعاف جَبهَة المِيثاق، فقد اشتدَّت ضرورةُ الحاجَة للبَاطِنِ الذي تكمُنُ فيه الأجهزة الخاصَّة اللازمة للتأمين، وقد غَدَت الحركة كبيرةً

تستدعي الخَطَرَ وتُوجِبُ الحِمايَة، ثمَّ هي الأجهزة الخاصَّة اللازمة للتمكين وقد تَقَارَب أجَلُهُ بين يَدَي الحِزبيَّة الثالثة.

وإذ خُرِقَ عَهْدُ الدستور اكتَمَلت شُروطُ العَلَن استغفارا لله سُبحانَهُ وتَعَالَى الحليم العَفْو الغَفُور التَّوَّاب، ثم اعتذاراً للشعب حيثيَّاته الاعتراف بالخطأ لا سيَّما في عَهْدِ التمكين إذ سُلِبَت حُرِيَّة التَّعبير، ثم إشراكُ الناس جميعاً في العِظَة والعِبرَة والتَوَاضُع لهُم تسامُحاً لاستقبال النَّقد والنُّصح، أو التَصدِّي دِفَاعاً عمَّا التَبَسَ باطناً لا يَعلَمُ أبعادَه ومَغازِيه الجميع. فالقصَّة كلها بفُصُولِها الظَاهِرة والباطِنَة ينبغي أن تُبسَطَ للناس، استِمسَاكاً بالصَّدق خُلُق الدِّين الأوَّل واستجابةً لقيمة الشَّفافِيَة التي هي رُوحُ العَصرِ الأهَم، وتَجَرُّداً من عَصَبِيَّة الطائفيَّة التي تُصِرُّ على خُصوصِيَّةٍ لحركةٍ إسلاميَّةٍ تحفظُ أسراراً لها مِن دُون الشَّعبِ جميعاً، رَغمَ أن موضُوعَهَا كان المجُتَمَعُ كُله لا خاصَّة أعضاء الحركة الإسلاميَّة، وعلى المجتمع وقَعَ أكبَرُ الضُرِّ أو نالَ بعضَ الفائِدة. والحقُّ أنه لا عَهْدَ يَحفَظُ السِرَّ بعدَ الغَدْرِ بِعَهْدِ الدستُور، الناظِمُ الأعلى لحياة المُؤمِنين العامَّة ولقَسَمِ السِّرِيَّة الأوَّل بين قادة التغيير في ١٩٨٩، ثم انفِضَاضُ التنظيم الخاص المُستَتِر مُنذُ إقرار عَهْد التوالي السياسي والانتقالُ بالأجهزة كافَّة إلى المُؤتمر الوطني، حِزباً بين الأحزاب. فالقصَّة لا تُروَى تَفَاجُراً في الخُصُومَة أو فضحاً للأسرار أو الأشخاص أو تنابُزاً بالألقاب، بَلْ عِظَةً بالأخطاء، وعِبرَةً للأصوَب، كما هُو هُدَى القُرءان العام للمُؤمنين ولعامَّة الناس.

*****

حَمَلَت حَيثِيَّاتُ المُفاصَلَة كذلك تجديداً لجَوهَر فلسَفَة التنظيم الذي ظلَّ قبل الخُطَّة الاستراتيجيَّة وبَعدَها يُشابِهُ وظائف الدولة المحدودة، لكنه تحوَّل في حِوَارِ المُفاصَلَة ليُوافي سَعَة المجُتمع، لا تقومُ فيه شُعبَةٌ للاقتصاد وأخرى للثقافة وثالثة للتخطيط كما هي وزاراتُ الدولة، ولكن تَنقَسِمُ فيها الثقافةُ إلى شِعابِها الدقيقة من الفنون والآداب والتعليم العام والأعلى، كما تَنبَسِطُ كذلك لفُروعِهَا الأدَق. والحقُّ، كما أفصحت بعض صَفَحَات الكِتاب، أن اندِفَاع غالِب طاقة الحركة نحو ثُغور المجتمع، تحمي الدولة، فَتَحَ ثغوراً في عُمق المجتمع الذي تَتَقَصَّده أساساً بالدعوة. ورغم أن الاستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٠) قد أخلَصَت لجنةً وشُعبَةً لاستراتيجيَّة "الأخلاق"، لكن اللجنة لم تجد في تقاليد الحركة الإسلاميَّة أو الثقافة الإسلاميَّة التقليديَّة ما يُعينُ لرَسمِ معالِمَ واضحةً تُهدِي سيرة الأخلاق في المجُتمع، أو تُعْمِلُ قياساً يَرصُدُ عامَّة تَدَيُّنِ الناس وتقواهُم، أو تحفَظ أجيالَ المُستَقبَل من الانحراف، أو تُراقِبُ غازِيَّات الثقافة القاتلة من الخارج،

ووسائلها المُتقدِّمة.

وإذ اكتَمَلَت استراتيجيَّةُ التَّمكين العامَّة وأصابَ النَّجاحُ نحو تمام قَبْضِ السلطة بنجاح الأجهزة الفنيَّة، فإن الرُّؤية للمُجتمع الذي نُريدُ لم تكتَمِل فلسفةً أو تَشخصُ في مِثالٍ ونماذِج نخطو نحوَها بخُطَّةٍ وبصيرة، فالاجتهادُ في الفِكرِ السياسي مُتعطِّل منذ قرون، كما أن تمام رُؤية الاقتصاد وفلسفته لإحقاق عدالةٍ اجتماعيَّة تُطعِمُ من الجُوع وترقى صُعُداً نحو الرَّفاهِ ونَماءِ الإنسان، لم يُسعِفْنا يومَ أن انتَصَبَت عنيدةً تحدِّيَاتُ الدولة المُعاصِرَة.

فإذ بَلَغْنَا السلطة انقلاباً محدوداً بغَيرِ فتنةٍ في الدِّمَاء أو ثورةً تُطيحُ بالأطُر الناظِمَة للمُجتَمَع فوضى قبل النَصر، فقد كانَ الأوفَقُ أن يَنقَلِب التنظيمُ فوراً لما يُشبِهُ المجتمع، يُعينُهُ لأداء وظائِفِهِ على نحو ما ظلَّت خُصَّة الحركة العُظمى، التي عبَّرنا عنها في الاستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة، أن المجتمع المُؤمِنُ هو الأصلُ، يؤدِّي غالبَ وظائِفه وما الدولة إلاَّ بُعدٌ من أبعاده.

لقد أعادتنا المُفاصَلة لأصُول دَعوَتِنا في لمجتمع نُؤسِّسُ نُظُمنا بما يُوافي وظائِفه، ولتكون الدولة شركةً مساهمةً للمجتمع يتَوَلاَّها الأصلَحُ لوظائِفِهَا حيثُما وُجِد، دون تقديرٍ كبيرٍ لانتمائِهِ لحِزبِ الحركة الإسلاميَّة أو غيرِهَا من الأحزاب، أو مُستَقِلاً عن كل ذلك.

فإن الدولة رَغمَ ما أتاحَت لنا من دُروبٍ قصيرةٍ ناجزة لإصلاحِ الإنسان، في ثورة التعليم العام والعالي ومناهِجه، أو مُعسكَرَاتُ الجِهَاد وحَمَلاته، أو بَيْعاتُ المُؤتمر الوطني وبرامجه، ثم ما احتكَرَت لنا من أصوات الإعلام المَرئِي والمكتوب والمسموع، وما بَلَغْنَا من خالِصِ طاقَتِنا، وما انضافَ إلينا مُوالياً عن قَنَاعَة وإيمان ورضىً وإعجابٍ بأصُولِ مشروعنا أو ما بدا جاذباً لهُم، نحنُ وأُولئك ما وفَّرنا مادَّة من دراسةٍ وإبداعٍ تُوافي أهدافَنا في التغيير الاجتماعي المنشود للعُقول حتى تقومَ مُتفكِّرَةً مُجتَهِدَة مُبدِعَة، ولا للأفئِدة لتقوم تُناجي ربَّها في جَوْفِ الليل أو تَستَجِيب حيثُما ارتفع نداءُ الخير، أو لتَحتَشِدَ جماعات كفايةٍ تُؤدِّي كل فُروض المجُتمع المُبَادِرِ العَامِل لا يكادُ يحتاجُ الدَوْلَة إلاَّ في واجِبِ الضَّبطِ القليل.

لكنَّ تلك الرُّؤى ما تباينت بين قيادة الحركة في مَحْضِ الإجراءات وعَثَرات الانتقال، كما زعمَت بعضُ وثائِقِ رأب صَدْعِ الانشِقَاق، ولكن في أُصُول الفِكرَة وبرنَامَج الإصلاح، فمُنذُ الدعوَة إلى حَلِّ مجلس الثورة امتَدَّ إيمانٌ بالمجُتَمَع والشعب ورَسخَ مُقابِلاً له إيمانٌ بالدولة والسلطان تعطَّلت إثرَهُ أصُولُ خُطَّة الانتقال، ولكن الأزمة كَشَفت عن شِدَّة المُبايَنَة ولذلك تَعَذَّرَت على الإصلاح، فقد جاء في رأس وثيقة الحُكومة (قدَّمها علي عثمان نيابة عن الرئيس) مجاوَبَةً على دعوة القِيَادة الشعبيَّة لإعْمَال الشُّورى ورَتق فَتْقِ الوَحدَة المُتعاظِم: «إن قواعد

وأساليب التدافُع السياسي وأبجديَّاته تفرِضُ على العاملين في هذا المجال الحِرص على الإمساك بزِمَام المُبادَرَة دائماً لأن ذلك يُتيحُ لمن يمسك بالمُبادَرَة القُدرَة على التَحَكُّم في اختيار العناصِر المُلائِمَة لتُدافِعَ بها يُحَقِّق النَصر والظفر». كما جاء في صَدرِ رُؤية الأمين العام لحَلِّ أزمةُ الخِلاف في المُؤتمر الوطني: «يَلزَمُنا إعمالُ الشورى بين كل المُتوالين في المُؤتمر الوطني عَبرَ كُلِّ الآفاق على كُلِّ الأصعِدَة لتسوية القضايا التي ثارَت بيننا فتنة خلاف بين الوجوه والهواء، بل بين صميم الرُؤى في مسائل تهُمُّ حركة الدين في الحياة العامة».

وإذ تداعَت للخِلافِ ودُعِيَت للتوَسُّطِ جماعات الإسلام خارج السودان، استدعت كلها موروث الفِقهِ الإسلامي السياسي البئيس الذي يَكرَهُ الخُروج على وَلِيِّ الأمر ويُسَمِّيهِ فِتنَةً لا يَعرِفُ مُعارَضَةً ثورةً، ثم يَفتَرِضُ بيعةً لِذِي الشَّوْكَة غير عَهدِ الدستور، وغَيرَ ذلك من مُصطَلَحَات العَصر العَبَّاسي الأخير وآدابِهِ التي لا تَعرِفُ بالطَبعِ تفاصُلَ السُّلُطات في مؤسَّسة الدولة الحديثة، ولكنها تَكرَهُ كذلك أن "يَجتَمِعَ في غمدٍ واحدٍ سَيْفَان"، إلاَّ من أهمَتهُ ذات تجربة السودان أن البَيْعَة هي تَبَايُع بين مُتَسَاوين يُبذَلُ العَهْدُ ليُضمَنَ الالتزامُ، وأن الشَّوكَة ليست لفَردٍ ولكِن للجماعة التي وَلَّت السلطة، وأن الدستور هُو شَرْطُ البَيْعَة والطاعة للأمر السلطاني الصادِرِ عن سَائِرِ مُؤسَّساته.

*****

كَشَفَت كذلك تجربة الدولة خاصَّة عَبرَ تَجلِيَّات أزمة الخِلافِ، عن مَدَى استِحكَام أمراض النُّخبَة العَالَمَثَالِثِيَّة المُتَخَلِّفة في الحركة الإسلاميَّة. والحَقُّ أن فَسَادَها قد أصابَ واستَشرَى في أشَدِّ النُّخَب ثوريَّة مهما تكُن عائِدةً من حُروبِ التحرير الطويلة، أو جماعات الإرهابِ الصغيرة، أو من أحزاب دعاية التَقَدُّميَّة والقوميَّة إذا استقرَّت في أمان الدولة واستَلَذَّت حُضنَهَا واستطَابَت وجَاهَتَهَا وامتيازاتها، ثم يُلبِسُ الشيطان عليها مالها الخاص مع مال الشعب العام، فتأخُذُ منه جميعاً بغَيرِ حِسَاب أو تخلِط بُنُودَهُ ووَارِدَه ومُنصَرَفَه، يحدُوها خُلُقُ الديكتاتوريَّة الواحِد الذي يَكرَهُ المؤسَّسة والمحُاسَبَة، فالنُخبَة الإنقاذيَّة المُتَوالِيَة من مَشَارِبَ شَتَّى لم تلبَث أن اتَّصَلَت شَبَكَةُ مَصَالِحِها السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة فلم تبغِ الإصلاحَ ما استطاعت، بل عَبَّرَت الوثيقة الأساسيَّة في تشخيص الأزمة عن ضَعْفٍ مُريع في التحليل السياسي الاجتماعي، الذي يُنبِئُ عن شُحِّ الثقافة المُتَفَاعِلَة مع مُؤسَّسات المجتمع الحديث، وعن بُؤسِ الفَهمِ لأصُول دَعوَة التَجديد الإسلامي، تَستَدعي كذلك المُخلَّفات العباسيَّة تُريد أن تُبسِط (العَواصِمَ من القَواصِم). لكن فساد الرخَاء الاقتصادي وفِتنَة الولاية السياسيَّة كانت كذلك ظاهرةً مُنذُ صَدرِ الإسلام وحُروبِ

الصَّحابَة، بما يعقِّد الدعوة إلى دولة إسلاميّة في القرن الخامس عشر الهجري وبما يُبَسِّطُه كذلك، أن تقوم بعضٌ من بيئتها تدعو بالحُسنى لبرامجها وتُحيطُ عَملها برقابةِ المُجتمع ومحاسَبَتِه، لا تُقيرُ الناس على ما يَكرَهُون ولا تُحَمِّلَهُم فَوقَ ما يُطيقُون.

أفصَحَت الأزمة كذلك عن خَطر وأهمية المُؤسَّسة في حياة الجماعة الحديثة، ولو كانت حزباً سياسياً ينتَسِبُ إلى حركة الإسلام، فالاجتهادُ لبِناء أصُول العَهد والمَواثيق تقومُ له جماعةٌ تَتَناصرُ وتَتكَامَلُ لتقديم الأفكار والبرامج، كلٌ منها في مجال هَمِّه وتخصُّصِه وموهِبَتِه لا تقعُد كُلُّها عِيَالٌ على مُفكِّرٍ واحِد لا يَجِدُ حتى شُرَّاحاً لمَتْنِه، في مقام أئِمَّة الفِكرِ القديم الذين شَرَحوا فلسفة المُفكِّر الإغريقي الأساس "أرسطو" شرح الإضافة والإبداع لا مَحضَ الترجمة والتفسير، أو ما قامَت حول أئِمَّة الفِكرِ في القرن العشرين مدارس تعود بأصلها لمُفكِّرٍ فذ، المُهم هُو وقعُهُم جميعاً على المجتمع الذي نَهَضَ بأفكارِهِم ثورةً تُبَدِّلُ كل شيء للأفضل، ويلهمها تقدُّمُهَا أن الحياة كُلَّها في صُعُودٍ والتاريخُ في تَجَلٍ يَتَوَحَّدُ الوُجود أو تشيع فيه المُساوَاة سعادةً ماديةً في جَنَّة الدنيا.

فالمُؤسَّسةُ قيمةٌ ثمَّ هياكِلَ ونُظُم لا بُدَّ أن تَنبَسِطَ فاعِلةً بعد كُل تلك العِبرَة، بما يُوافِقُ التَجَذُّر في المجتَمَع وبِمَا يُوافي وظائِفَهِ الدقيقَة الكثيفَة، لكن لا يَتَوَلّى المُؤسَّسة إلاَّ من تَرضَاهُ النُظُم انتخاباً في ولايات الشَّأن العام، أو اختياراً في وظائِف الطَّوْع والخَير أو الثقافة والجمال. ثم لا بُدَّ من أجَلٍ للولاية والمحُاسَبَة بعد رِقابةٍ مُحكَمَة، فقد كانت أكبرُ معالم التورُّط في الأزمة هو ضَعفُ ثقافة المُؤسَّسات، رغم انتصابِ هياكِلِها بغيرِ مضامين وفاعليَّة تامة.

إنَّ مِحنَة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة بعضٌ من محنة البلاد كافة. فمهما تناصَرَت الطاقات تُحافِظُ على تماسُك الجماعة وتُجدِّدُ الطاقة في احتياطها الهائِل، وتجتهد لتُحْيي فيها الأمل بعد التطهُّر من الحُكم الناكِث عن كُل عهد، ثم تُبسِط الدعوة لسائر قُوَى المجتمع وفئاته المدنيَّة والسياسيَّة لتَتَكَامَلَ وتنهض وتتحرَّر وتبلُغ بالشعب تمام حقه وواجبه في الحريَّة والكرامة، فإنها تحتاجُ كذلك لتجديد سياستها العالميَّة وعلاقاتها الدوليَّة الشعبيَّة والرسميَّة، إذ تطاوَلَت الأزمة وفَحُشَت وانْفَتَحَت الثُغورُ في جدار البلاد لتدخل غازية التدويل، فواجبُ الحركة الإسلاميَّة أن تجتهد مع كُل أولَئِكَ لتحفظ عِزَّة البلاد وتحفظ استقلالها من الارتهان وتُطهِّر سياساتها من التدخُّل، لكن بما يُوافي أفق الإنسانيَّة الرحيب في التعاوُن على البِرِّ سياسةً واقتصاداً وعدالةً وثقافةً وصحةً وإغاثة، نحو الجوار القريب ونحو العالميَّة المُتقاربة اليوم في عالم وثيق كثيف، في السعي الدؤوب لدُعاة الإسلام المُتجَدِّد في الطريق الطويل، طريق الحضارة الإسلاميَّة. كما يقول مَالِكُ بنُ نبي.